



بنك الشارقة شركة مساهمة عامة

أعلن بنك الشارقة، شركة مساهمة عامة، ("البنك" "المجموعة") اليوم عن نتائجها المالية الموحدة المرحلية للفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١. ويتضمن تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية التي سجلتها المجموعة.

منذ عام ٢٠٢٠، أثرت جائحة كوفيد-١٩ وتطورات مهمة أخرى على الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، أظهرت عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة أداءً مرناً مدعوماً بأصول متينة للبنك.

الميزانية العامة للمجموعة قوية، حيث بلغ إجمالي الأصول ٣٨,٥٠ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣٦,١٤ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ٧٪ وإجمالي حقوق المساهمين ٣,٧٧ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣,١٦ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ١٩٪.

كما تستمر المجموعة بالحفاظ على مستوى عالي الجودة للأصول ومقاييس أخرى متينة نتيجة للالتزام الصارم بالحفاظ على نهج منظم ومركز للإقراض وسبل التسديد ومصادر الدخل. تواصل المجموعة التمتع بسيولة عالية ورأس مال متين مع قاعدة ودائع عملاء بلغت ٢٥,١٧ مليار درهم إماراتي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢٣,٦٧ مليار درهم إماراتي) مما يمثل زيادة بنسبة ٦٪ للفترة، مع بلوغ نسبة القروض إلى الودائع ٨١٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٨٢٪) ونسبة التكلفة إلى الدخل ٥٠٪ (٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠: ٢٩٪).

تشهد عمليات المجموعة في لبنان، من خلال الشركة التابعة لها، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تداعيات أحداث غير مسبقة ناجمة عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية، حيث امتثلت المجموعة للتعميم رقم ١٣١٢٩ الصادر عن البنك المركزي في لبنان ("BDL") بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٩، والذي يدعو إلى زيادة حقوق المساهمين بنسبة ٢٠٪ قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. من المهم التأكيد على أن الدخل التشغيلي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") قبل المخصصات وتطبيق معايير التضخم المفرط بقي على نفس مستويات العام الماضي.

نشر صندوق النقد الدولي (IMF) في ديسمبر ٢٠٢٠ توقعات التضخم كما في نهاية أكتوبر ٢٠٢٠. حيث يُعتبر الاقتصاد اللبناني المفرط التضخم لأغراض تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ ولإعادة ترجمة العمليات بالعملة الأجنبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢١ وتأثير تغييرات أسعار الصرف للقطاع الأجنبي على البيانات المالية الموحدة المرحلية للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١.

ونتيجة لذلك، تم إعادة احتساب البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام على التكلفة التاريخية، من أجل عكس التغيرات على القوة الشرائية لليرة اللبنانية في تاريخ إغلاق البيانات المالية. تم تعديل البنود غير النقدية في بيان المركز المالي وكذلك في بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر وبيان التدفقات النقدية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. تم إعادة احتساب البنود غير النقدية من تاريخ القيد الأولي في بيانات المركز المالي مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات المالية تم إعدادها وفقاً لمعيار التكلفة التاريخية. وكان مؤشر سعر المستهلك الأساسي في بداية الفترة ٢٨٤,٠٤ وبلغ في نهايتها ٦١٣,٩٦.

8



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

جاء تأثير اعتماد محاسبة التضخم المفرط على البيانات المراجعة في حقوق المساهمين الموحد إيجابياً وبلغ ٣٩١ مليون درهم إماراتي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، وهو ما يمثل الفرق بين التغير السلبي البالغ ١,٤٧٥ مليون درهم إماراتي على أرقام الأرباح والخسائر والتغير الإيجابي البالغ ١,٨٦٦ مليون درهم إماراتي على إجمالي حقوق المساهمين.

بلغ صافي الربح الموحد قبل التضخم المفرط ١٧٥ مليون درهم إماراتي.

وعند قيد مبلغ ١,٤٧٥ مليون درهم إماراتي نتيجة تطبيق التضخم المفرط، سجلت المجموعة خسارة دفترية قدرها ١,٣٠٠ مليون درهم إماراتي وخسارة شاملة بلغت ١,٢٥٢ مليون درهم إماراتي مقابل انعكاس ايجابي على حقوق المساهمين بقيمة ١,٨٦٦ مليون درهم إماراتي.

٢٠٢١/٠٩/٣٠

تأثير التضخم المرتفع	قبل التضخم المرتفع	بعد التضخم المرتفع
ألف درهم (غير مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)	ألف درهم (غير مدققة)
١٧٥,٠٥٨	(١,٤٧٥,٤٣٨)	(١,٣٠٠,٣٨٠)
٢٢٣,٧٥٩	(١,٤٧٥,٤٣٨)	(١,٢٥١,٦٧٩)
صافي الربح / (الخسارة)		
مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر للفترة		
تأثير التضخم المتراكم المرتفع على حقوق الملكية - ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٣٦,٢٦٩	
تأثير التضخم المرتفع على حقوق الملكية - ٩ أشهر ٢٠٢١	١,٨٦٥,٩٧٧	
حقوق الملكية	٣,١٤٠,٩٢٦	٣,٧٦٧,٧٣٤

٢٠٢٠/١٢/٣١

تأثير التضخم المرتفع	قبل التضخم المرتفع	بعد التضخم المرتفع
ألف درهم (مدققة)	ألف درهم (مدققة)	ألف درهم (مدققة)
(٢٣,٨٩١)	(٦٤٢,٥٠٥)	(٦٦٦,٣٩٦)
(٨١,٧٣٧)	(٦٤٢,٥٠٥)	(٧٢٤,٢٤٢)
صافي الخسارة		
مجموع الخسارة الشامل الآخر للفترة		
تأثير التضخم المرتفع على حقوق الملكية - ١٢ شهر ٢٠٢٠	٨٧٨,٧٧٤	
حقوق الملكية	٢,٩٢٩,١٤٨	٣,١٦٥,٤١٧

وقد صرح الشيخ محمد بن سعود القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الشارقة، أنه وعلى الرغم من تحديات تفشي وباء كوفيد-١٩، فإن أداء البنك كان جيداً بشكل استثنائي وحقق نتائج إيجابية ومهمة إنتقلت في ظل محاسبة التضخم المفرط من الأرباح والخسائر مباشرة إلى حقوق المساهمين. من وجهة نظر مجلس الإدارة، فإن حماية حقوق المساهمين تبقى هي الأولوية.



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

أبرز النتائج المالية

- ✓ إجمالي الموجودات وقدره ٣٨,٤٩٩ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٧٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- ✓ إجمالي حقوق المساهمين وقدره ٣,٧٦٨ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ١٩٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- ✓ صافي قروض وسلفيات وقدره ٢٠,٣٢٩ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٤٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- ✓ إجمالي ودائع العملاء وقدره ٢٥,١٧٠ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٦٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- ✓ إجمالي إيرادات العمليات بقيمة ٦٦٥ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ٧٥٧ مليون درهم إماراتي للفترة المقابلة من ٢٠٢٠ (دون اعتماد التضخم المفرط)
- ✓ صافي الربح قبل التضخم المفرط بقيمة ١٧٥ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ١٢٨ مليون درهم إماراتي للفترة المقابلة من ٢٠٢٠ (دون اعتماد التضخم المفرط)
- ✓ صافي الخسارة بعد التضخم المفرط بقيمة ١,٣٠٠ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ربح بقيمة ١٢٨ مليون درهم إماراتي للفترة المقابلة من ٢٠٢٠ (دون اعتماد التضخم المفرط)
- ✓ نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع ٨٠,٧٧٪
- ✓ نسبة القروض غير العاملة (صافي الخسائر الائتمانية والضمانات) ٣,٩٨٪
- ✓ نسبة كفاية رأس المال ١٠,٨١٪
- ✓ نسبة رأس المال الشق الأول ٩,٦٢٪

مقطعات بيان الدخل

سبتمبر ٢٠٢٠ دون اعتماد التضخم المفرط	سبتمبر ٢٠٢١ قبل التضخم المفرط	سبتمبر ٢٠٢١ بعد التضخم المفرط	(ملايين الدراهم)
٢٩٠	٣٤١	٤١٣	صافي إيرادات الفوائد
٤٦٧	٢٤١	٢٥٢	الإيرادات من غير الفوائد
٧٥٧	٥٨٢	٦٦٥	إيرادات العمليات
(٣٩٠)	(١٣٣)	(٨٧)	صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية
١٢٨	١٧٥	(١,٣٠٠)	(الخسارة)/الربح الصافي للفترة
١٤٦	٢٢٤	(١,٢٥٢)	مجموع (الخسارة)/الربح الشامل للفترة
٦,١٥	٧,٩٨	(٥٩,٠٩)	(الخسارة)/الربح على السهم - فلس

3



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

مقتطفات بيان المركز المالي				
(ملايين الدراهم)	سبتمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	سبتمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠
	بعد التضخم المفرط	بعد التضخم المفرط	قبل التضخم المفرط	قبل التضخم المفرط
مجموع الموجودات	٣٨,٤٩٩	٣٦,١٤٣	٣٧,٧٦٢	٣٥,٨٦٦
قروض وسلفيات	٢٠,٣٢٩	١٩,٤٥٦	٢٠,٣٢٩	١٩,٤٥٦
ودائع العملاء	٢٥,١٧٠	٢٣,٦٧٣	٢٥,١٧٠	٢٣,٦٧٣
مجموع حقوق المساهمين	٣,٧٦٨	٣,١٦٥	٣,١٤١	٢,٩٢٩
التزامات ومطلوبات طارئة	٤,٥٤٧	٥,٤٠٤	٤,٥٤٧	٥,٤٠٤

مقتطفات النسب الرئيسية				
	سبتمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	سبتمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠
	بعد التضخم المفرط	بعد التضخم المفرط	قبل التضخم المفرط	قبل التضخم المفرط
عائد على الموجودات	(٤,٥٠)٪	(١,٨٤)٪	٠,٦٢٪	(٠,٠٧)٪
عائد على حقوق المساهمين	(٤٦,٠٢)٪	(٢١,٠٥)٪	٧,٤٣٪	(٠,٨٢)٪
صافي هامش الفائدة	١,٧٨٪	١,٩٣٪	١,٤٧٪	١,٦٠٪
نسبة التكلفة إلى الدخل	٤٩,٧٨٪	٦١,١٦٪	٤٣,٥٥٪	٦٠,٣١٪
نسبة القروض غير العاملة (إجمالي)	١٤,٣٤٪	١٢,٦٨٪	١٤,٣٤٪	١٢,٦٨٪
نسبة تغطية القروض غير العاملة	٦٤,٥٠٪	٧١,٦٥٪	٦٤,٥٠٪	٧١,٦٥٪
نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع	٨٠,٧٧٪	٨٢,١٩٪	٨٠,٧٧٪	٨٢,١٩٪
نسبة كفاية رأس المال	١٠,٨١٪	١٠,٧١٪	١٠,٨١٪	١٠,٧١٪
نسبة رأس المال الشق الأول	٩,٦٢٪	٩,٥٢٪	٩,٦٢٪	٩,٥٢٪
